التنمية من منظور الإقليمية: التجارة الإقليمية كمقاربة لتحقيق التنمية

Development from a regionalism perspective: Regional trade as an approach to development

صورية منفوخ

جامعة باتنة 1، الجزائر ، sourayamenfoukh@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/01/14 **تاريخ القبول:** 2021/03/22 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

يهدف هذا المقال، إلى معرفة علاقة النظرية الإقليمية بالتنمية، وخاصة باستخدام مدخل التجارة الإقليمية لتجسيد التنمية، باختلاف مضامين هذه الأخيرة. من خلال مجموع الافتراضات التي جاءت بها النظرية الاقليمية، بمراحلها، الإقليمية القديمة، الإقليمية الجديدة والإقليمية المقارنة. و الدور الذي تلعبه التجارة الإقليمية في تحقيق التنمية في دول العالم، سواء أمتقدمة أو متخلفة. وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها، أن عملية التنظير قد هيمنت عليها النزعة الغربية، وهذا ما أدى إلى تمركز النظرية الاقليمية حول النموذج الأوربي للتكامل، ما لا يراعي خصوصية باقي دول العالم علاوة على ذلك النتائج الكارثية لحرية التجارة العالمية على الدول النامية، ما جعل من التجارة الإقليمية حل لتفادي مثل هذه الانعكاسات. بالإضافة إلى استعادة الدولة لدورها المحوري في العلاقات الدولية لكن هذا لا يقصي دور باقي الفاعلين.

الكلمات المفتاحية: *الإقليمية القديمة؛ الإقليمية الجديدة؛ الإقليمية المقارنة؛ التنمية؛ التجارة الاقليمية.*

Abstract:

The purpose of this article is to endeavours to diagnose the relationship between the regional theory and Development. The regional theory of international integration has been tackled as well as the role that regional trade plays in the development of the countries of the world. The study found that the theorizing process was dominated by the western tendency. This led the regional theory to be centred on the European model of integration which, in turn, does not take into account the specificity of the rest of the world. Besides, having disastrous results of the global free trade on the developing countries; consequently, it made the regional trade a solution for avoiding such consequences. In addition, the state regained its pivotal role.

Keywords: *Old regionalism; new regionalism; comparative regionalism; development; regional trade.*

* **المؤلف المرسل: صورية منفوخ ، sourayamenfoukh@gmail.com**

مقدمة:

تعتبر قضية التنمية من بين القضايا التي شغلت الباحثين إلى جانب أصحاب القرار، بخاصة منذ فترة خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حيث شهدت هذه الفترة نيل عديد الدول استقلالها من نير الاستعمار، لتواجه عديد القضايا الموروثة عنه، سواء داخليا أم إقليميا، وكان رهانها بعد الاستقلال هو تحقيق بناء الدولة، وتنمية اقتصادها، وتحقيق التقدم والازدهار لشعوبها، غير أن الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وظهور تحولات جذرية في النظام الدولي، صاحبه ظهور فواعل وقضايا جديدة، جعل من قضية التنمية تُطرح مجددا بشكل ومضمون جديد، تعجز الدول القومية عن معالجته منفردة.

ومن بين النماذج والمقاربات التي ناقشت معضلة التنمية في البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، نجد المقاربة الإقليمية، و بالاعتماد على هذه الأخيرة، سيحاول هذا المقال استعراض أهم الافتراضات، التي جاءت في هذه المقاربة لتفسير التنمية، كي تتمكن الدول النامية والمتقدمة من معالجة قضايا التنمية، خاصة باعتماد مدخل التجارة الإقليمية، ودورها في تعزيز اقتصاد الدول، فقد اعتبرت التجارة الدولية من بين المداخل النظرية لحل عديد المشاكل الاقتصادية، واعتبر النموذج الأوربي للتكامل الدولي، مثالا لعملية التكامل في العالم، وهذا نتيجة لما استطاع هذا النموذج أن يحققه على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ما شجع عديد الدول في العالم للدخول في تجارب تكاملية، بخاصة دول العالم الثالث، في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، غير أن معظمها فشل في تحقيق أهدافها، وهذا ما يدعو إلى البحث في ظروف إنشائها، وأسباب فشلها.

شهد العالم النامي مجموعة من التجارب التكاملية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، منذ فترة الحرب الباردة، وحتى بعد نهاية هذه الحقبة في تاريخ النظام الدولي، وسنحاول في هذا المقال معرفة واقع هذه التجارب، والدوافع وراء دخول دول العالم النامي في ترتيبات إقليمية، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها.

تتمحور إشكالية هذا المقال حول إمكانية تحقيق التنمية من خلال الافتراضات التي جاءت بها النظرية الاقليمية بمراحلها، التقليدية، الجديدة والمقارنة، باستخدام مدخل التجارة الإقليمية.

وتتمثل فرضية المقال في أن مدخل التجارة الإقليمية يساعد على تنمية اقتصادات الدول المنخرطة في ترتيبات إقليمية من خلال خلق أسواق إقليمية.

وقد تم تقسيم المقال إلى ثلاثة أقسام، يتمحور القسم الأول حول مفهوم التنمية والإقليمية، أما القسم الثاني سيناقش المقاربة الإقليمية بمراحلها الثلاث، من الإقليمية القديمة إلى الإقليمية المقارنة، أما القسم الثالث فسيتناول العلاقة بين تحرير التجارة الإقليمية وتحقيق التنمية بمضامينها الجديدة، ويُختم المقال بتقديم مجموعة من الاستنتاجات.

1.مفهوم التنمية والإقليمية:

يتم التطرق لمفهوم التنمية و الإقليمية هنا، لتوضيح ماهية كل منهما، بالتالي يمكن فهم علاقة التأثير التي تربطهما، باعتبار الإقليمية هي المتغير المستقل في الدراسة والتنمية هي المتغير التابع للدراسة، واستخلاص مدى ذلك التأثير ونتائجه.

أ. مفهوم التنمية:

يقصد بمصطلح التنمية تلك العمليات المقصودة، والتي يرجى من خلالها إحداث تغيير وزيادة في نسبة النمو، بالاعتماد على عملية تخطيط مسبقة ومدروسة خلال فتره زمنية محددة، وهي أيضا تعني ذلك السلم التطوري لمجتمع ما، من حالة الركود إلى حالة التقدم، من حالة إلى حالة أفضل منها **(عطية 2010،ص. 24)**، هذا يعني أن التنمية هي عملية ينتظر منها نتائج كمية مادية؛ أي تحقيق الرفاه المادي على حساب النوعية، و هي تمر بمراحل متتالية حتى تحقيق المستويات التنموية المنشودة.

كما تعرف التنمية على أنها التغير التدريجي من المجتمع التقليدي إلى مجتمع حديث، اتباعا لخط التحديث الغربي على المستوى الاقتصادي والسياسي، حيث يتم خلق نشاطات اقتصادية لم تكن سابقا، تتمثل في النشاط التجاري والصناعي والنشاط الزراعي، وفق طرق حديثة يصحبها تحول على مستوى النظام السياسي من النظم التقليدية إلى النظم الديمقراطية الغربية الحديثة **(زايد 2008، ص. 13)**، هذا التعريف الذي يتبناه رواد مدرسة التحديث، يرى أن التنمية هي الانتقال من قيم المجتمع التقليدي، الذي يقوم على العلاقات القبلية إلى مجتمع حديث على مستوى من التصنيع والتقدم، مثل النموذج الغربي؛ لكن عالم الاقتصاد الهندي "أمارتيا صن" Amartya San " في كتابه التنمية حرية "Development As Freedom"عرفها على أنها البحث عن مكسب النوعية في الحياة على حساب الكمية؛ لأنها لا تعكس فقط الرفاه المادي، بل تتجاوزه لتضم مجموعة من القيم، مثل العدالة الاجتماعية، ونوعية الحياة، والترابط الاجتماعي، وخاصة الحرية الفردية للمبادرة، التي تسمح له ببناء قدراته كي تكون له مسؤولية قيادة حياته وتوجيهها **(صن 2004، ص.ص.6-7)**، هنا "أمارتيا صن" لا يرى أن عملية التنمية تعني مؤشرات كمية، بل يؤكد على الجانب النوعي الشامل لكل نواحي حياة الفرد، بطريقة عيشه، وبتحقيق معايير كالعدالة والمساواة بين المواطنين، ومدى مشاركتهم في الحياة العامة، تلك القيم غير الملموسة، فهو بذلك يعرف التنمية بأنها حرية.

من التعريفات السابقة يتبين أن التنمية هي عملية تغير من حالة إلى حالة أفضل منها، ويشمل هذا التغير جميع الميادين، ليس الاقتصادية الكمية فحسب -والتي لابد منها- بل حتى النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية، فالتنمية تعبر عن الرفاه المادي، الذي يشمل جميع فئات المجتمع مع القدرة على المشاركة في الحياة العامة، والحق في الاختيار والمبادرة.

ب. مفهوم الإقليمية:

أما بالنسبة لمفهوم الإقليمية، تعني وفقًا لأحد التعريفات التي قدمها "جوزيف ناي" Joseph Nye":"عددا محدودا من الدول المرتبطة بعلاقة جغرافية، وبدرجة من الترابط المتبادل". ويرى جوزيف ناي أن النزعة الإقليمية ناتجة عن "تكوين جمعيات أو تجمعات بين الدول على أساس المناطق". **(Behr, Jokela 2011.p.4)** أي يركز على البعد الجغرافي في طبيعة الإقليمية، ومجموع العلاقات التي تربط الدول المشتركة في إقليم واحد.

وتعني أيضا ذلك البناء المعرفي الذي يتجاوز حدود الدولة القومية، مع وجود درجه من الخصوصية لهذا البناء، كالترابط الاجتماعي والثقافي، فهو بناء اجتماعي يتكون من عدة فواعل، تحركه مبادئ مختلفة ومتنوعة وحتى متناقضة، وهذا الطرح يدافع عنه، ويتبناه مجموعة من المفكرين البنائيين أمثال "بيتر كاتزنشتاين""P. Kqtwenstein"، و"ريتشارد هيجوت""R. Higgot"، "وايمانويل أدلر E. Adler، وأميتاف أتشاريا A. Acharya، فالبنائيون ينظرون إلى الأقاليم كبناء اجتماعي، ومعرفي متأصل في الممارسات السياسية،

بالإضافة لكونه بناءً ماديا، غير أن هناك من يعرف الإقليم بوصفه مستوى تحليل في العلاقات الدولية، يتوسط الدولة والنظام الدولي **(ربيعي 2008، ص.ص.16-17)**، ذلك المستوى الذي يتجاوز الدولة الوطنية، ولا يتجاوز كل نطاق العلاقات في النظام الدولي، ويشمل مجموعة من الدول التي تنتمي للإقليم المعني.

ويعرف فريدريك سودربوم Frederik Söderbaum الإقليمية بأنها: "مجموعة من الأفكار والقيم والأهداف الملموسة، التي تهدف إلى إنشاء أو ترسيخ أو تعديل توفير الأمن، والثروة، والسلام، والتنمية ". **(Behr, Jokela 2011.p.4)**، وتعريف سودربوم يرتكز على أهداف ومنطلقات إنشاء منطقة ما، وهنا تجاوز للطبيعة الجغرافية للإقليمية، بل البحث عن التفاعلات وطبيعة هذه التفاعلات، والأهداف المرجوة منها جراء إنشاء منطقة إقليمية.

وبناءً على ما سبق يتضح أن مفهوم الإقليمية، ليس مجرد إقليم جغرافي تنتمي إليه مجموعة من الدول المشكلة له، بل هو بناء مشكل من مجموعة من التفاعلات، التي قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وثقافية أو جميعها معا، تشكل هذا البناء لتحقيق مجموعة من الأهداف، التي تحددها طبيعة تشكيله، بالإضافة لكون الإقليمية مستوى من التحليل في ميدان العلاقات الدولية، يتوسط الدولة والنظام الدولي.

2. من الإقليمية القديمة إلى الإقليمية المقارنة:

يعد البعد الإقليمي في العلاقات الدولية مدخلا لدراسة عديد القضايا والمواضيع، خاصة المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي، وسنعرض في هذا الجزء البعد التاريخي لظهور هذه المقاربة في العلاقات الدولية، وكذا أهم مراحلها، وما جاءت به كل مرحلة.

أ. الظروف التاريخية لظهور الفكر الإقليمي:

يرى معظم الباحثين أن الإقليمية ظاهرة تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن هذا التحديد التاريخي أعاق فهم الباحثين لجذورها التاريخية، حيث يرى الأكاديمي فريدريك سودربوم " Fredrik Söderbaum "أن النظرية الإقليمية تتكون من عدة مراحل، فهو يشير إلى ما يعرف ب"الإقليمية المبكرة" "EarlyRegionalism" كمرحلة مبكرة تسبق الإقليمية القديمة(التقليدية)، هذه الأخيرة التي كان نتاجها التكامل الأوروبي، ويعطي مثالا على الإقليمية المبكرة، بالإشارة إلى الإتحاد الجمركي "الزولفرين" الألماني كتجربة إقليمية مبكرة**(Söderbaum 2015, p.p.6-8)** ،هذا الاتحاد الذي تأسس في 1817من طرف بروسيا، وبعدها انضمت باقي الولايات تباعا، وضم عددا كبيرا من الولايات الألمانية التي قبلت بتقييد سلطاتها الاقتصادية، وضمان حرية التعامل التجاري داخل هذا الاتحاد. وبعد نجاح اتحاد "الزولفرين" في تحرير التجارة في ما بين الولايات الألمانية على إثر رفع الحواجز الجمركية، وزيادة النشاط التجاري بينها، سهل تحقيق الوحدة الألمانية **(أبلي 2014،ص.ص. 193- 194)** ، فقد مثل هذا الاتحاد التأكيد على وجود نوع من الإقليمية، التي أشار إليها "فريدريك سودربوم" والذي أفضى إلى خلق تكامل إقليمي على أسس اقتصادية، وتوج بالاتحاد في ظل حكومة سياسية موحدة، أي من القطاع الاقتصادي إلى القطاع السياسي، لذا لا يمكن أن نرجع أول ظهور للإقليمية إلى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي مهدت لظهور الفكر الإقليمي فيما بعد.

ب.الإقليمية التقليدية (القديمة):

ظهرت الإقليمية التقليدية ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، سنوات الأربعينيات من القرن الماضي، وانتشرت لاحقا في دول العالم النامي، وتعود جذورها إلى التجربة المدمرة للقومية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، و على النقيض من النقاشات الخاصة بالإقليمية المبكرةEarly Regionalism التي تركزت على أفكار المذهب التجاري **(Söderbaum 2015, p.14)**، فقد كان أنصار المدرسة التجارية من المدافعين عن دور الدولة القومية التي تستطيع من خلال نظامها الاقتصادي تحقيق تلك القوة، التي توفرت في معظم البلدان الأوروبية بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر ساد هذا الفكر، وأنتجت سياساتهم التجارية توفير فائض في الميزان التجاري، الذي استخدم كوسيلة لجذب المعادن الثمينة بتوزيع ذلك الفائض في الأسواق الخارجية، وهو ما يزيد من قوة الدولة الأمة **(الاشوح 1997، ص.ص. 99- 100)**. لكن هذه النزعة دفعت الدول الأوروبية إلى حروب دمرت أوروبا، وكان السبب الرئيس هو الدولة القومية، فجاء التكامل الاقتصادي كسبيل لإنهاء الحروب، وتحقيق السلام في أوروبا بخاصة بين ألمانيا وفرنسا.

ولقد نتج عن مجموعة من المبادرات التي تم إطلاقها، ما يعرف بالجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنه 1951، وكانت النقاشات النظرية حول التكامل الاقتصادي السائدة آنذاك، تتمحور حول أعمال النظرية الوظيفية للتكامل الدولي لدافيد ميتيراني "Mitrany ."التي طرحها عام 1943، وهي عبارة عن استراتيجيات صممت لبناء السلام في أوروبا، وترى بأن التكامل الوظيفي ناجح على عكس النموذج الفيدرالي، ويتم التكامل في قطاع معين، وبعد نجاحه ينتقل لقطاع آخر، وجاءت بعدها أعمال "أرنست هاس"E.Hass" لتتجاوز القصور الذي جاء في الوظيفية الكلاسيكية مع غيره من منظري الوظيفية الجديدة، إذ اعتبر هاس التكامل الإقليمي مسارا يمكن من خلاله قياس تقدم وتطور الاقتصاديات التي دخلت في عملية تكاملية، وتدريجيا يتم ذوبان مفهوم السيادة (سيادة الدولة القومية) لصالح التكامل الإقليمي**(Söderbaum 2015, p.11)**.

وتأثر هؤلاء الباحثون بالمركزية الأوروبية في عمليه التكامل الإقليمي، كخلفية لدراسة أو إنشاء أي تكامل إقليمي في مناطق العالم الأخرى، حيث أصبح نموذجا يهيمن على الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتكامل الإقليمي**(De Lombaerde 2009, p. 12)** أما في العالم النامي كان النقاش حول الإقليمية التقليدية، مرتبطا بشكل وثيق بمناهضة الاستعمار، والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية لدول مستقلة حديثا، فلم تكن النقاشات حول الإقليمية لتحقيق السلم والأمن الدوليين، بل لتحقيق التعاون الإقليمي كوسيلة للتنمية الاقتصادية، وتشكيل الدولة بحيث لم تكن الحالتان متماثلتان**(Söderbaum 2015, p.13)** .

فهناك اختلاف في أسباب التوجه نحو عملية التكامل الإقليمي بين الدول الاستعمارية، وبين الدول حديثة الاستقلال، وهذا الاختلاف يعزى لظروف كل منهما، فالدول حديثة الاستقلال كان همها النهوض باقتصادها من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وبناء دولة حديثة؛ أما الدول الأوربية فكان الدافع وراء التكامل هو تحقيق السلم والأمن، اللذين غابا تماما في العلاقات الأوربية لقرون، والتي تميزت بأنها علاقات صراع حول المصالح، وشهدت حروبا مدمرة .

جـ. الإقليمية الجديدة:

يقصد بالإقليمية الجديدة، تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية، التي تبلورت بداية منتصف الثمانينات من خلال تشكيل تجمعات وكتل تجارية واقتصادية، ذات بعد إقليمي، ويستخدم هذا المصطلح الإقليمية الجديدة، للتمييز بين المحتوى الاقتصادي للعلاقات بين الدول، داخل التكتلات

الإقليمية، وبين المحتوى السياسي الاستراتيجي، الذي كان يطبع التكتلات الإقليمية خلال الحرب الباردة **(إدريس 2001،ص.137)**.

تتمثل مجموعه التغيرات الهيكلية التي صاحبت ظهور الإقليمية الجديدة، والمرتبطة بالنظام العالمي، بخاصة فترة نهاية الحرب الباردة، وفي مقدمة هذه المتغيرات الهيكلية نهاية القطبية الثنائية، وبروز العولمة كتحدٍ لزيادة المخاوف بشأن عدم استقرار النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، والزيادة الهائلة في عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية إلى جانب إعادة صياغة مفهوم الدولة القومية، ونقد الفكر الاقتصادي النيوليبرالي، ضفْ إلى ذلك انتشار الأنظمة السياسية الفاسدة في العالم النامي، وبروز أجندة بحث ووجهات نظر جديدة مثل النيوليبراليون الجدد، ونظرية التجارة الجديدة، ومقاربات الحوكمة متعددة المستويات، والبنائية، ونظرية الأمن المركب، وإقليمية متنوعة تختلف عن سابقتها، هذا الثراء في التنظير شمل كل أنحاء العالم، ولم يكن مقتصرا على أوروبا فقط **(Söderbaum 2015, p.16).**

ويستند مفهوم الإقليمية الجديدة إلى نموذجين، الأول تجاري، والذي يقوم على تسهيل العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي، بخلاف العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، والثاني يقوم على التخصص، وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات، أو صناعة واحدة، وتتميز الإقليمية الجديدة بأن أغلب دول العالم عضو في أحد التكتلات الإقليمية على الأقل، وكما كانت أغلب التكتلات متزامنة مع بعضها في مختلف بقاع العالم، أي أن وتيرة إنشاء هذه الترتيبات سائرة نحو التزايد بشكل لافت . **(علاوي 2010، ص.109)**، إذ كل مرحلة من الإقليمية، كانت وليدة مجموعة من الظروف الدولية، التي كان لها أثرا كبيرا في بلورتها، وصياغة فرضياتها التي تقوم عليها، سواء على مستوى الفاعلين أو على المنهج أو على المستوى التحليلي، فالعولمة جعلت من عملية التنظير لا تقتصر فقط على الغرب، كما في السابق بل زادت في انخراط مجموعة واسعة من الأكاديميين من مناطق عدة من العالم، حيث ساعد ذلك على إثراء الجانب الأكاديمي حول الإقليمية، وغيرها من مواضيع العلاقات الدولية.

وإذا نظرنا إلى البعد الاقتصادي، نجد حدوث تغيرات جذرية في البنية التجارية العالمية، بخاصة بعد انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة، والأخذ بنظام أسعار الصرف العام منذ عام1973، إلى جانب ذلك نجد صعود قوى تجارية جديدة في الشرق الأقصى، وجنوب شرق آسيا، أدى إلى حدوث تغيرات في توازن القوى التجارية الكبرى في العالم، وتتمثل أهم هذه القوى التجارية الجديدة في الصين، وهونج كونج، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلاند، وأندونيسيا، حيث استحوذت على ما يفوق 10% من قيمة الصادرات العالمية في عام 1993، وهذا البروز اللافت لصعود هذه القوى التجارية عالميا، أدى إلى احتدام الحرب التجارية عالميا، ومنه دعم التوجه نحو نزعة التكتل التجاري الإقليمي، وبعد حدوث مشاكل مستعصية داخل مفاوضات الجات، بخاصة جولة أوروغواي، وشيوع النزعة الذاتية الحمائية على المستوى الإقليمي **(إدريس 2001، ص.ص.138-141)**. بالتالي كان التوجه نحو الدخول في ترتيبات إقليمية لحماية منتجاتهم من المنافسة الخارجية، وضمان تسويقها.

وقد لعبت الجهات غير الرسمية دورا حيويا في الإقليمية الجديدة، كالشركات متعددة الجنسية، والمصالح التجارية التي لا تعمل فقط على الصعيد العالمي، بل أيضا على خلق مناطق إقليمية للنشاط الاقتصادي، حيث يرى البعض أن القوى الاقتصادية الخاصة، تتفاعل بشكل أسرع وأكثر فاعلية من الجهات

الحكومية، بخاصة في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الأكثر ليبرالية، فدور المصالح التجارية في إنشاء نافتا، وأيضا ما يؤكد هذا الطرح نقاشات في شرق آسيا على دور الشركة اليابانية "كيروتسو" "Keiretsu "، كشركة عابرة للوطنية في هذا التكامل الإقليمي، ونجد في جنوب القارة الإفريقية أين تملك شركات جنوب إفريقيا استراتيجيات معقدة في مجال مثل الأغذية، والتعدين، والخدمات المصرفية، والقطاعات الصناعية **(Söderbaum 2015, p.18)**، وهذا الدور المحوري والهام للشركات متعددة الجنسية للحفاظ على مصالحها التجارية والمالية في منطقتها الإقليمية، أدى بالطبع لدفع الدول القومية إلى تبني استراتيجيات للتوجه نحو التكتل التجاري والإقليمي، بخاصة الدول الأم لهذه الشركات.

وقد أدى التوسع الشديد في عمل الشركات متعددة الجنسية بداية التسعينيات، إلى سيطرة 37 ألف شركة دولية على الاقتصاد العالمي، وتتقاسم خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، واليابان 172 شركة من أصل 200 أكبر شركة في العالم، وأمام توسع سيطرة هذه الشركات، وتراجع دور الدولة القومية لصالحها، كان اللجوء إلى التكتل التجاري والاقتصادي الإقليمي هو الحل الناجع، لاستيعاب عمل هذه الشركات **(إدريس 2001،ص.ص. 138-141)**، وإلى جانب الشركات العابرة للقومية والمصالح التجارية، نجد أيضا دور المجتمع المدني، حيث ترى نظرية الإقليمية الجديدة أن هناك زيادة في أهميته، وفي هيكلة إقليمية في جميع أنحاء العالم، وظهر هذا الدور لعدة أسباب، مثل تبادل المعلومات لحل المشاكل الوظيفية، وتقديم الخبرات التي تتجاوز الدولة القومية، فقد أصبحت المجتمعات المدنية الوطنية متشابكة على أساس إقليمي، وإلى حد ما متكاملة في مجتمع مدني عالمي ناشئ **(Söderbaum 2015, p. 19)**، فجمعيات وفعاليات المجتمع المدني على المستوى الوطني، أصبحت بفضل العولمة تعمل إقليميا لصالح التوجه نحو التكتل الإقليمي، ومعالجة القضايا الإقليمية، و تقديم المساعدة عبر شبكة من التفاعلات الإقليمية، التي سهلت التواصل حتى عالميا مترجمة ذلك في بروز مجتمع مدني عالمي.

وبالنسبة لدول العالم الثالث، فقد حدث انقسام وتميز في صفوفها بسبب فشلها السياسي، والاقتصادي في تحقيق التنمية لشعوبها، ما أدى ببعض هذه الدول إلى الانسحاب من جبهة دول الجنوب مقابل دول الشمال، مع بروز التكتلات في أوساط الدول الجنوبية في أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، و إفريقيا، ومد الظاهرة وزنها العالمي، والإقليمية الجديدة تختلف عن الإقليمية القديمة، فهي لا تجعل من الانتماء الجغرافي شرطا لعضويتها، وكذا يمكن لدول من العالم الثالث أن تكون عضوا في تكتل إقليمي، ينتمي للعالم المتقدم ما دامت هناك مصالح مشتركة**(إدريس 2001، ص.ص. 137-141)**.

د. الإقليمية المقارنة:

ظهرت مجموعة من المفاهيم الجديدة في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مثل: الإقليمية ما بعد الهيمنة Post-Hegemonic Regionalism، والإقليمية ما بعد نيوليبرالية Post-Neoliberal Regionalism، والإقليمية غير التقليدية (الهرطقية) Heterodox Regionalism ، والتكامل المتمايز (المتغاير) Differentiated Integration، وعوالم إقليميةRegional World، وما بعد الإقليمية Peyond Regionalism، والمناطق المتشابكة Networking Region.....إلخ، وكل هذه المفاهيم المتشابهة نوعا ما هي دلالة على التنوع كما التعقيد المتزايد للإقليمية، فرغم أن الإقليمية الجديدة أكدت على تعدد الأبعاد للتكتلات الإقليمية، غير أن هناك أفكارا جديدة تميز الإقليمية المقارنة " Comparative

Regionalism " خاصة حول الطبيعة المتغيرة للإقليمية، حيث تأخذنا إلى ما هو أبعد مما جاءت به الإقليمية الجديدة، وبالرجوع إلى سياق النظام العالمي الذي ظهرت فيه الإقليمية الجديدة، ومقارنته بسياق النظام العالمي اليوم الذي يتميز بمجموعة من الاتجاهات المتنوعة، والمتناقضة في الوقت نفسه، مثل الحرب على الإرهاب، ومسؤولية التدخل، والحماية لأغراض انسانية، ووصف النظام العالمي بنظام عالمي متعدد الطبقات، ضف إلى ذلك الأزمات الاقتصادية المتتالية والمتكررة في جميع أنحاء العالم، والمشاريع، والعمليات المتداخلة والمتقاطعة في معظم أنحاء العالم، كصعود دول "البريكسيت" وغيرها من القوى الناشئة، خاصة البرازيل وروسيا والهند والصين(BRIC) **(Söderbaum 2015, p.20)**. هذه الدول التي كانت محسوبة على العالم النامي وجهة الجنوب المتخلف.

وقد كان الزخم من المتغيرات الهيكلية الذي ميز سياق النظام العالمي اليوم، مختلف كثيرا عن سياق النظام العالمي الذي ظهرت فيه الإقليمية القديمة والجديدة على حد سواء، ففي المرحلة التي ظهرت فيه الإقليمية القديمة، صاحبها ترويض لمبدأ القومية في أوروبا، أي تجاوز الدولة القومية لصالح فواعل فوق دولاتية، بالمقابل تقدم القومية في دول الجنوب النامي، أما بالنسبة للإقليمية الجديدة، فاتسم سياق ظهورها بوجود تفاعل مع العولمة الاقتصادية، وفي بعض الأحيان مقاومة لها مع هيمنتها وانتشارها، وكثيرا ما كانت الإقليمية الجديدة والعولمة متلازمتان، أما الإقليمية المقارنة فصاحبها وجود عوالم إقليمية ما بعد الهيمنة، وما بعد النيوليبرالية، واتسمت بظهور إقليمية مغايرة لما سبق، كجزء من الحوكمة العالمية متعددة المستويات، واعتبار الإقليمية أحد أهم هذه المستويات، تدخل في تفسيرها عدة متغيرات تتميز بمستوى كبير من التعقيد.

لقد خيم حوار نظري ومنهجي على مرحلة الإقليمية المقارنة على عكس الإقليمية الجديدة، حيث كان هناك غياب للحوار النظري حول الإقليمية على مستوى التقاليد النظرية، أدى الى خلاف غير منتج بين العلماء وصانعي السياسات حول معنى الإقليمية، وأسبابها وآثارها وكيف ينبغي دراستها؟ وما هي تكاليف وفوائد الإقليمية والتكامل الإقليمي على حد سواء؟ وقد اتسم البعد الميتودولوجي (المنهجي) للإقليمية المقارنة بزيادة كبيرة لمنهجية المقارنة، وظهور هذه المنهجية خارج النموذج الأوروبي أو المنهج الأوروبي للتكامل، كمنهج يقارن وفقا له بقية عمليات التكامل في العالم، مع ظهور مرونة ونقل للمفاهيم تجاوزت المركزية الأوروبية، وبالنسبة للفاعلين وجود الدولة وغير الدولة كفاعل في عملية التكامل الإقليمي، وتعدد أشكال وأحجام المنظمات الإقليمية**(De Lombaerde 2009, p. 18)** ، وتعتبر إقليمية مغايره لما سبق، أي أن هناك دور للدولة، ولا يمكن تجاوزه مع وجود أدوار لفواعل أخرى غير الدولة.

ويتمثل أحد الاختلافات المهمة بين المرحلة الجديدة والمقارنة من الإقليمية، في أنه خلال الثمانينيات والتسعينيات كان انتشار الإقليمية، وأهميتها موضع تساؤل في بعض الأحيان. من الصعب اليوم الجدال حول تزايد بروز المناطق والإقليمية، إذ أصبحت الإقليمية مكونًا هيكليًا للسياسة العالمية اليوم، ويدعي بعض المراقبين أن النظام العالمي اليوم هو نظام عالمي إقليمي، مثلا بيتر كاتزنشتاين يجادل بأننا نتبنى "عالم المناطق"، وبالمثل يؤكد أميتاف أشاريا Amitave Acharya على "العمارة الإقليمية الناشئة للسياسة العالمية"، وبناء "عوالم إقليمية"، ويرى باري بوزان وأولي ويفرعن "النظام العالمي للمناطق القوية"، فالمناطق هي الآن في كل مكان في جميع أنحاء العالم، وهي أساسية بشكل متزايد لعمل جميع جوانب الشؤون العالمية من التجارة إلى إدارة الصراع، وأنها تشكل الآن نظامًا عالميًا **(Söderbaum 2015, p. 20)**.

3. التنمية والتجارة الإقليمية مع نماذج واقعية :

اعتبرت التجارة عنصرا مركزيا في مسار عملية التنمية لأي بلد في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وكذا التخطيط كطريقة طبيعية للتنمية، وكلا العنصرين كان لهما أهمية نوعا ما في تجربة البلدان المتقدمة في سنوات الثلاثينيات، ثم بعدها في فترة الحرب العالمية الأولى، حيث كان لانهيار النظام التجاري والاضطراب الدولي، بسبب الحرب العالمية الثانية تأثيرا خطيرا على عدد من تلك البلدان المتقدمة، ما دعا الحاجة إلى توجيه قطاعات الإنتاج لتعظيم الأداء أثناء الحرب بخاصة بعد الكساد الكبير **(Page 2001, p.14).**

أ. دور التجارة الإقليمية في التنمية:

عادت الإقليمية التنموية للظهور مرة أخرى في الثمانينيات من القرن الماضي مع موجة الإقليمية الجديدة، بخاصه بعد انهيار نظام بريتون وودز في سنة 1971، وصدمات النفط سنوات 1973 و 1979 و أزمة الديون ..إلخ، وقد كان الحل النيوليبرالي للتخلف الذي أطاله تدخل الدولة و التخطيط، هو تحرير التجارة الدولية، وتخفيض قيمة العملة، وتراجع دور الدولة لصالح قوى السوق الحر ، وبحلول عام 1990سميت هذه الوصفة النيوليبرالية للتنمية "إجماع واشنطن"، فأدبيات التنمية النيوليبرالية تطرح حلا، يتضمن تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاندماج الكامل في النظام الاقتصادي العالم الحر . وهذا لا يتأتى إلا من خلال التجارة الدولية كما ذكرت المفوضية الأوروبية في بلاغها عام 2000 حول سياساتها للتنمية، وقد تم استبدال العوائق الهيكلية للتنمية المتأصلة في الاقتصاد العالمي، والتي سبق أن أبرزها منظرو التنمية في تفسيرهم للتخلف إلى سوء الإدارة، وتدخل الدولة والتركيز على الدخل **(Doidge 2007, p.7)**.

وقد لزم على الدول التي تعول على التجارة ودورها في عمليه التنمية، أن يكون لديها فهم واضح حول التنمية والهدف الذي تعلقه عليها وكذا التجارة، حيث يختلف الهدف من دولة إلى دولة، ومن منطقة تكاملية إلى أخرى، وأهم آثار التجارة هي تلك التي تمس زيادة الطلب، والتغيرات في تكوين الناتج، ونقل التكنولوجيا، وكذا توزيع الدخل، والمساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وكذا مدى فعالية مجموعة الأدوات السياسية المتاحة للتأثير على التجارة **(Page 2001, p.15)**.

إن نموذج التنمية الجديد والإقليمية الجديدة الناشئتين عن نفس القوى المحركة الأساسية، قد أصبحتا مرتبطتين ارتباطا لا يمكن إنكاره، وأصبحت الدول النامية والجهات الفاعلة في مجال التنمية، تنظر للإقليمية باعتبارها وسيلة للتغلب على الآثار السلبية للاندماج في الاقتصاد العالمي على الدول الأقل نموا، وأيضا أصبحت وسيلة لتعزيز عملية تحرير التجارة من خلال توسعة الأسواق، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر**(Doidge 2007, p.9)**. وبعبارة أخرى هي لبنة بناء، وليس عقبة للاقتصاد العالمي كما كانت في ظل الإقليمية القديمة، حيث لم يعد تحرير السوق خيارا سياسيا للمشاريع الإقليمية، بل مفهوما ضمنيا في الإقليمية، ويجب أن تشمل الإقليمية الاندماج السلس والتدريجي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي، لتجاوز كل قضايا ومعضلات التنمية في هذه البلدان النامية عن طريق التبادل التجاري الإقليم.

ويرى بعض الباحثين أن توفر شروط التجارة الملائمة في الدول الأعضاء في أي تكتل إقليمي، تجعل من تحرير التجارة إقليميا ذا تأثير كبير على تعزيز التنمية، **(Kim 2013, p. 151)** وقد خلص "برثيلون" سنه 2004 إلى أن هناك دليلا قويا على أن توسيع الأسواق المحلية من خلال التكامل الإقليمي، ينتج بالفعل نمو

اقتصاد الدول المتكاملة، والذي يتحقق من خلال تحرير التجارة إقليميا، بالإضافة إلى التجارة ينظر للأسواق الموسعة على أنها عامل أساسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومع انخفاض الإقراض الميسر للبلدان النامية في السنوات الأخيرة خلص "ليدرمان" عام 2003 أن الانضمام إلى تكتل تجاري، سيؤدي بالضرورة إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي التنمية المنشودة، وما لم تكن المنظمات الإقليمية قادرة مؤسسيا على جعل منطقتها الإقليمية تتعولم، بما يتجاوز تكاملها الداخلي والحوكمة العالمية والإقليمية التي تستهدفها، فمن غير الممكن أن يكون للإقليمية الجماعية وحدها تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية. **(Doidge 2007, p.p.12-13)**.

وقد أشار في هذا الصدد راوول بريبش Raúl Prebisch إلى أن العمل على المستوى الإقليمي وتعزيز استبدال الواردات إقليميا، حيث أن التجارة البينية المحررة داخل المنطقة الإقليمية بالاشتراك مع الحمائية الإقليمية، توفر اقتصادا أقوى، وأسواقا أوسع، وهو بمثابة التصنيع من هذا المنظور ، فإن الأساس المنطقي للتعاون الإقليمي والتكامل بين البلدان الأقل تطوراً، لم يكن موجوداً في التعاون الوظيفي، أو التغيير الاقتصادي الهامشي ضمن الهيكل الحالي ، بل من خلال تعزيز وتحفيز القدرات الإنتاجية (التصنيع)، و الاستثمار وخلق فرص تجارية، فقد حولت المدرسة البنيوية تركيزها بعيدًا عن التكامل الاقتصادي كوسيلة للسلام والتوحيد السياسي، إلى التعاون الاقتصادي الإقليمي كوسيلة للتنمية الاقتصادية وبناء الدولة، وكان المتغير التابع، وكذلك الظروف الأساسية للإقليمية، مختلفًا جدًا لدرجة أنه دعا إلى نظرية مختلفة، وفقًا لها لم تكن أوروبا والعالم النامي حالة قابلة للمقارنة**(Söderbaum 2015, p.14)**.

ب. واقع التكتلات الإقليمية في العالم النامي:

واقعيا بالرجوع إلى المشاريع التكاملية خارج النموذج الأوربي، بخاصة تلك المتعلقة بالدول النامية نجد أن مشروع لافتا الإقليمي ليس له تأثير اقتصادي يذكر في بداياته، وهذا راجع لعده أسباب أبرزها أن الدول الأعضاء غير مستقرة سياسيا واقتصاديا، وغير قادرة على متابعة التعاون، فأهداف منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية لم تتحقق قط، بحيث كانت إلى فترة السبعينيات أغلبها دكتاتوريات، وتعاني الفقر، وتهيمن الدول الكبرى في هذا التكتل مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين على حساب باقي الدول؛ لكن في منتصف الثمانينيات بعد تبني الخيار الديمقراطي من قبل أنظمة هذه الدول، أعطى ذلك دفعة قوية للإقليمية الجديدة في أمريكا اللاتينية أواخر الثمانينيات، وكان للعوامل الخارجية بخاصة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية دافع مهم بعد تقبلها فكرة التكتل الإقليمي**(Söderbaum 2015,p.p. 14-15)**. فقد كان لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية الخفي في أمريكا اللاتينية على نطاق واسع، الأثر السلبي في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ لأنها تسيطر على المنطقة بفضل قوتها، وهي ترغب في توحيدها تحت قيادتها **(باتلر 2016، ص.761)**.

بالنسبة لإفريقيا تأثرت النقاشات حول الإقليم في ذلك الوقت، بالنقاشات المطروحة في أمريكا اللاتينية، وإلى حد ما تلك الموجودة في أوروبا، بخاصة حول إنشاء منظمه الوحدة الإفريقية، والتي أصبحت اليوم تعرف بالاتحاد الافريقي، وقد كانت كل الرؤى حول عملية التكامل الإفريقي، ترتكز على مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات بطريقة شبيهة بالإقليمية في أمريكا اللاتينية، وقد أشار "ميتلمان"Metelman" إليها بالإقليمية ذاتية التركيز، غير أنه ولعدة أسباب لم يتحقق من أهدافها إلا القليل، وتميزت التجربة الإفريقية

الإقليمية بقيادة الدولة بعد الاستعمار بعدة مشاريع تكاملية، وقد تباينت المواقف فيها من الدعم الخارجي، بين رفض الاعتماد على القوى الاستعمارية، وبين قبول التدخل، فكانت هذه المواقف المختلفة سببا من أسباب فشل معظم التكتلات الإقليمية في إفريقيا من أجل تحقيق أهدافها **(Söderbaum 2015, p.15)**.

خلال القرن العشرين استمرت معظم الدول الإفريقية في مقاومة مخلفات الإرث الاستعماري، بخاصة مشكل الحدود الموروثة عن الاستعمار، والانقسامات الثقافية العميقة، وما أنتجته من صراعات عرقية، ضف إلى ذلك تدخل فرنسا والاتحاد الأوروبي فيما بعد في شمال إفريقيا وجنوبها وغربها، وهدا يعيق أي محاولة تكاملية، و لم تساهم التجارة وتحريرها وعمليات المساعدة الإنمائية في تنمية التكامل الإقليمي، وحتى التنمية في إفريقيا حدث لها هبوط اقتصادي، واعتماد على الموارد الأولية والمحاصيل النقدية والمعادن الثمينة، ووجدت معظم الدول الإفريقية نفسها أمام سياسات التعديل الهيكلي، وفي النهاية ونظرا لتماثل صادراتها فشلت في التجارة البينية **(باتلر 2016،ص. 869)**. ووجدت معظم الدول الإفريقية نفسها أمام مشكل الديون، وضغوطات المؤسسات الدولية، وبين الفشل في خلق صناعات تشجع على التبادل التجاري، بينها في إطار التكتلات الإقليمية داخل القارة الإفريقية، بالتالي ما الذي يمكن أن تتبادله اقتصادات متماثلة في الإنتاج؟ فمعظمها دول ريعية تعتمد في مداخيلها على تصدير الموارد الأولية سواء أكانت أحفورية أم زراعية.

غير أن تجربة الآسيان تعتبر من التجارب التكاملية الناجحة في العالم النامي، حيث كانت الأهداف الرئيسية كمعظم النقاشات الإقليمية في العالم النامي، هو بناء الدولة والاقتصاد في سنوات الستينيات والسبعينيات، وحتى أوائل الثمانينيات، وكانت الخطابات المنتشرة في هذه المنطقة، تتضمن إنشاء مشاريع صناعية مشتركة وإنجاز مخططات تداول تفضيلية، وكانت هناك آثار على التنمية الاقتصادية؛ لكن منظمه الآسيان في وقت لاحق وحدت الجهود الدولاتية، حتى ازدهرت كمنظمة إقليمية تم تحليلها وفقا للإقليمية الجديدة**(Söderbaum 2015, p. 16)**.

وعند مقارنة الأداء التنموي المحدود للبلدان النامية في القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية، نجد أن دول جنوب شرق آسيا حققت وما زالت تحقق نجاحات كبيرة، باتباع سياسات مختلفة عما جاء به "توافق واشنطن"، حيث تم استخدام أدوات التدخل الحكومي في إجراءات تتعلق بالتجارة الخارجية، والتبادل الخارجي كتقييد المستوردات، وضبط الاستثمار الخارجي المباشر، وركزت على حشد المدخرات، واستثمارها فيما بعد في تنمية الرأسمال المادي والرأسمال البشري **(كنعان. ص-ص.136-138)**. هذا يعني أن تدخل الدولة في التخطيط لاستراتيجيات التنمية في قطاعات محددة، قد نجح في تطوير اقتصاد هذه الدول، واستطاعت أن تفرض نفسها، وتأخذ نصيبها من نسبة المبادلات التجارية عالميا، وهذا ما أكدته الإقليمية المقارنة التي تقر بالدور الكبير للدولة، وعلى وجوب تدخلها في حل العديد من القضايا، فقد أدت الأزمات الاقتصادية المتتالية، وحتي القضايا الأمنية، وقضايا الصحة العالمية إلى أهمية دور الدولة كفاعل محوري في العلاقات الدولية، و هذا لا ينفي طبعا دور بقية الفاعلين غير الرسميين.

وقد وقعت خمس عشرة (15) دولة في آسيا والمحيط الهادي يوم 15نوفمبر 2020 اتفاقية تجارة حرة، سميت الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) في قمة هي الرابعة، ونظرا للظروف التي فرضتها جائحة كورونا عقدت هذه القمة رقميا وفقا لبيان مشترك للدول المشاركة، وتضم هذه المبادرة عشر دول أعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلاند وأستراليا والصين، حيث

تغطي هذه الشراكة سوقا تضم ما يقارب 2,2 مليار شخص، وناتجا محلاي يبلغ 26,2 تريليون دولار أمريكي، وتمثل 28% من التجارة العالمية، ووصفت هذه الشراكة بأنها " ترتيب تجاري إقليمي ضخم" **(عرفة، 2020)**. وتعتبر هذه الشراكة الإقليمية ذات الطابع التجاري دعما لأهمية دور التجارة في تنمية اقتصاد الدول، بخاصة في ظل جائحة كرونا.

خاتمة:

تحرير التجارة إقليميا لم يعد خيارا سياسيا للمشاريع الإقليمية، بل مفهوما ضمنيا في الإقليمية، ويجب أن تشمل الإقليمية الاندماج السلس والتدريجي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي، لتجاوز كل قضايا ومعضلات التنمية في هذه البلدان النامية، عن طريق التبادل التجاري الإقليمي و كذا لتجاوز الآثار السلبية الناتجة عن تحرير التجارة عالميا. فقد عانت الدول النامية من جراء انخراطها في الاقتصاد الدولي الحر، فهي أكثر الدول تضررا منه، لطبيعة اقتصاداتها الريعية والاستهلاكية في أغلبها، وكذا لافتقارها للتكنولوجيا الحديثة.

تراجع دور الدولة خلال الفترات السابقة المتزامنة مع الإقليمية القديمة و الإقليمية الجديدة، وفي هذه الفترة لم تعد الدول تتحرك منفردة في نظام دولي، فرضت فيه مجموعة من المتغيرات الهيكلية على الدول قضايا وأجندات، عجزت هذه الأخيرة على حلها منفردة مع بروز فواعل جديدة غير رسمية، وكان اتجاه الدول نحو الدخول في ترتيبات إقليمية لاحتواء كل هذه التغيرات، والقدرة على مجابهتها، غير أنه مع الإقليمية المقارنة برزت الدول كفاعل محوري في العلاقات الدولية، أي استرجاعها مكانتها التقليدية و رجع معها مفهوم الحدود السياسية للدول.

تعزى مركزية التنظير في مجال التكامل الدولي في النموذج الأوروبي إلى الهيمنة الغربية على هذا المجال، فعمليات التكامل في بقية بقاع العالم، تخضع فقط للمقارنة مع النموذج الأوروبي للتكامل، فأي تجربة تكاملية يتم قياس نجاحها من فشلها إذا تمت بالطريقة نفسها، وأفرزت النتائج ذاتها التي جاء بها نموذج التكامل الأوروبي، لذلك تعد الإقليمية المقارنة اليوم أحد أكثر الاتجاهات أهمية في الدراسات الإقليمية المعاصرة، نظرا لتوسع مجال المقارنة، ليشمل عديد التجارب للتكامل الإقليمي عبر العالم، وليس وفق نموذج واحد فقط، وإلى تفاعل مختلف الأكاديميين عبر العالم باختلاف ثقافاتهم، وطرق تفكيرهم، وانتمائهم، وهذا ما يؤدي إلى التنوع المثمر في التنظير للسياسة الدولي.

قائمة المراجع:

1. الأشوح، ز. (1997). الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي. مصر: عين للدراسات و البحوث.
2. إبلي، ج. (2014). الرأسمالية ثورة لا تهدأ (ترجمة صلاح الدين رحاب). مصر: مؤسسة هنداوي.
3. باتلر، ف. (2004). الإقليمية والتكامل. في بيليس، ج وسميث، س (محرر). عولمة السياسة العالمية. (ترجمة مركز الخليج للأبحاث). دبي: مركز الخليج للأبحاث.
4. إدريس، م. س. (2001). *تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية*. مصر: مركز الدراسات الأهرام.
5. علاوي، م. ل. (2010). الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي. الباحث،(7)، 107-122.
6. كنعان، ط. ح. (2016).المهمات التنموية للدولة والتحكم في السوق بالسياسة الصناعية. عمران (16)،131-154.

7. ربيعي، س. (2008). آليات التحول في النظام الإقليمي: النظام الإقليمي لشرق آسيا (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة منتوري، قسنطينة.
8. زايد، أ. (2008). الدولة بين نظريات التحديث و التبعية. مصر: نهضة مصر.
9. صن، أ. (2004). التنمية حرية (ترجمة جلال شوقي). الكويت: مطابع السياسة.
10. عطية، ع. س. (2010). الفكر العربي التنموي في ظل العولمة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بير الزيت، فلسطين. مسترجع من: https://bit.ly/3mE21jN
11. خديجة، ع.، الصين واتفاقية الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة، مسترجع من: https://bit.ly/3b6MQO7 30 ديسمبر 2020.
12. Behr, T., Jokeia, J.(2011). Regionalism and Global Governance: The Emerging Agenda .Notre Europe,(85) Retrieved from: https://bit.ly/38otYXM
13. De Lombarde, p.,Söderbaum, F., Langenhove, L.V., Baert, F., Monnet, J.(2009). The Problem of Comparison in Comparative Regionalism. Robert Schuman Paper, 9(7), Retrieved from: https://bit.ly/3mERipp
14. Dodge, M.(2007). From Developmental Regionalism to Developmental Interregionalism: The European Union Approach. NCRE Working Paper, 1(7) Retrieved from: https://bit.ly/3av6aE6
15. Kim, H.(2013). Globalization and Economic Development of The World. Journal of Globalization Studies, 4(2), 21-31. Retrieved from: https://bit.ly/38o72I5
16. Page, S.(2001). Trad and Regionalism: The Links With Development Retrieved from: https://bit.ly/2LYj3MT
17. Söderbaum, F.(2015). Early, Oled, New and Comparative Regionalism: The Scholarly Development of The Fieled. KFG Working Paper (64). Retrieved from: https://bit.ly/38n6G4p